

الله افدنا من كتاب الله ومن سنة رسول الله ودع عنك التخريف بالمخلوقين كما قد قبل
جاء شقيق عارضا رحمه ان بني عمك فيهم رماح
واما اجتماع الكلمة على الحق فمن أين لنا ذلك ، والأفوه عندنا من اعظم
المسالك ، حننا للدماء ، ورفما للدهماء ، ونسأل الله ان يرفع عن الامة المحمدية سوء والحن ،
ويجعلها على اتباع الكتاب وقرنائه اهل بيت النبي المؤمن ، وان يبيدنا من نزغات
الشیطان الرجيم ، ومضلات الفتن وحسبنا الله ونعم الوكيل .
وكان اللاتق بحال اركان السلطان الاعظم ان يجعل القطعة اليمانية من جملة الممالك
التي بأيدي الكفار وقد اضر بوا عنها صفحا ، وطوا عنها كشحا ، وما سارعوا لغير
مملكة اليمين التي بأيدي اولاد رسول الله ، يحكمون فيها بما انزل الله ، ويمنعون محارم
الله ، ففلا جعلوا آل الرسول كالكفار الذين تركوا لهم ممالكهم ، اللهم اشهد وكفى
بك شهيدا ، اه

(المناج) نسمع الدولة هذه الاخبار وقرأ مثل هذا الجواب ثم هي توالي ارسال
الجيش الى اليمين فاذا توالي انكسارهم ارسلت من الرسل السلميين من يقيم الحجة
على امام الزيدية! الم نعتبر باخفاق محمد الحريري وحسن خالد الصيادي فارسلت في
العام الماضي وفدا من علماء مكة فكانت حجتهم كحجة من سبقهم . ولو سمعت
كلامنا نحن الناصحين المخلصين لأرسلت واليا عادلا حكيما وعمالا من اهل الدين
والاستقامة فبذلك لا بسواه تنطفى نار الفتنة ، وتخضع اليمين للدولة ، فاذا اعوز
الدولة هذا العلاج ، فلتعلم ان جميع بلاد العرب ستبغ اليمين في الخروج عليها ، او
الخروج من سلطتها ،

المؤتمر الاسلامي

سبق لنا قول في المؤتمر الاسلامي الذي اقترحه اسماعيل بك غصبرنسكي
القريني وتقول الآن ان اللجنة التي تألفت للبحث في ذلك وسمت نفسها اللجنة
التأسيسية قد وضعت لهذا المؤتمر قانوناً طبعته وأرسلته مع دعوة عامة مطبوعة بالعربية

والتركية والفارسية الى الجرائد الإسلامية في القطر المصري وغيره من الأقطار الإسلامية والى من عرفت من أهل الفضل والرأي من المسلمين وقد جمعت الباب الثاني من القانون خاصاً ببيان موضوع المؤتمر وفيه ثلاث « مواد » نذكرها بنصها وهي :

﴿ المادة الرابعة عشرة ﴾ وظيفة المؤتمر هي البحث في الأسباب التي أوجبت تأخر المسلمين من الوجهة الاجتماعية وبما داخل الدين من البدع والنظر في إزالة تلك الأسباب وفيما يؤدي الى رفاههم

﴿ المادة الخامسة عشرة ﴾ لا تقبل الآراء التي تعرض من الوجهة الدينية إلا إذا كان لها سند من الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس

﴿ المادة السادسة عشرة ﴾ لا يجوز التعرض في مناقشات المؤتمر وأبحاثه للمسائل السياسية أيا كان نوعها اهـ

وقد سرنا موافقة الشيخ سليم البشري رئيس اللجنة على المادة الخامسة عشرة سروراً عظيماً وعددناها من بشارت الإصلاح، وأمارات النجاح، ذلك بأن الإصلاح الإسلامي مع التزام المذاهب المعروفة والجمود على كتب متبناها محال ولذلك جريتنا في المنازع على اتباع الدليل في المسائل الدينية وترك التقليد وإقامة الحجج على المقلدين، لان المنار كالمؤتمر علم لجميع المسلمين .

وقد قلنا في مقالة طويلة عنوانها (بحث في المؤتمر الإسلامي) نشرناها في الجزء التاسع من السنة الماضية ما نصه (ص ٦٨٠ م ١٠)

« ثم انه ينبغي ان تكون القاعدة الأساسية الاولى للإصلاح الديني في المؤتمر هي المحافظة على المجمع عليه عند المسلمين لا سيما ما كان منه معلوماً من الدين بالضرورة وذلك هو القرآن المجيد وما استفيد منه بالنص القطعي وبعض السنن المتبعة — ونفي بالسنة معناها اللغوي الذي كان يفهمه الصحابة ومنه ما هو فرض أو واجب ككون الصلوات المفروضة خمساً، ركعات كل صلاة منها كذا يقرأ فيها كذا ويركع في ركعة مرة ويسجد مرتين ومنها ما هو مندوب في اصطلاح الفقهاء كما هو معروف

« ذلك ان المؤتمر الإسلامي عام لجميع المسلمين وفيهم السني السلفي وغيره

السلفي والشيخي والأباضي . ومن السنة الحنفي والمالكي النخ ومن الشيعة الجعفري والزيدي ، فالذي يجمع بين هؤلاء ويوحد كلمتهم هو كتاب الله والسنن العملية المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتلقي عن آله وأصحابه رضي الله عنهم . وبذلك يكون المؤتمر غير مقيد بالتقاليد الاجتهادية التي تثير النزاع وتفرق الكلمة فلا يمنع أعضائه مانع من الاعتصام بحبل الله ودعوة سائر المسلمين الى الاعتصام به . كتبنا هذا لتنبية لجنة المؤتمر قبل الابتداء بعملها الى هذا الاساس الذي لا يفيد المؤتمر بدونه شيئاً وكنا نخاف أن يحاول من دخل في اللجنة من علماء الأزهر تقيد المباحث الدينية في المؤتمر بنصوص كتب المذاهب وكان أخوف من نخاف في ذلك رئيس اللجنة الشيخ سليم البشري لأنه كان يلقنا عنه انه ممن ينكرون على المنار الإنحاء على التقليد والاعتماد في مباحثه على الأدلة الشرعية فلما رأينا الآن ، وافق على قانون المؤتمر الذي جعل أساس مباحثه الدينية الاجتهاد دون التقليد حل الرجاء محل الخوف ووجب علينا ان نثني على الأستاذ الكبير الشيخ سليم البشري أجمل الثناء فحياء الله تحية مباركة طيبة ،

انما قصرنا الثناء على الشيخ سليم من دون سائر أعضاء اللجنة الواضحة لهذا القانون لان معارضة مثل الشيخ سليم من كبار العلماء أصحاب الشهرة والصفة الرسمية في مسألة اجازة الاجتهاد ومنع التقليد تعد عقبة في سبيل الاصلاح وموافقته عليها تعد تمهيدا عظيما لهذه السبيل التي هي سبيل الله وعونا كبيرا للسالكين فيها ، ولا نبخس احدا من أعضاء اللجنة حقه ، ولا نظلمه شيئاً من فضله ، بل نرجو ان يكثر فينا من أمثالهم الجاهرون بهذه الدعوة كما كثر المعتقدون لها وان لم يصرحوا بها ان في علماء الأزهر كثيرين يعتقدون بطلان التقليد ووجوب اتباع الدليل ولكن يقل فيهم من يجهر بذلك قولاً ويندر من يتجرأ منهم على كتابة ذلك في الصحف المنشرة والدعوة اليه على رموس الاشهاد . ذلك بان كبار الشيوخ ذوي المكانة عند الامراء والشهرة عند العامة ينكرون ذلك على قائله ويضطهدونه ان استطاعوا ويبالغون في ذلك مبالغة هي عندي من ماثرات العجب . افلا يحق لنا اذاً أن نكبر اجازة الشيخ سليم البشري جعل قبول ما يقدم للمؤتمر من الآراء والمباحث

الدينية مشروطا بأن تكون مؤيدة بدليل من الكتاب او السنة او الاجماع او القياس ونحن نعلم أنه من أولئك الشيوخ الكبراء بل هو في ناصيتهم وذروتهم اذ هو شيخ المالكية وكبيرهم الآن وكان بالامس شيخ الازهر؟ وقد اشتهر بأنه اعلم اهل الازهر الآن بالحديث ولعل الخبير جاء من هذه الناحية فأهل الحديث ما زالوا أبعدا الناس عن التقليد. ونعود الى مباحث المؤتمر فنقول ان المباحث الدينية قد اشترط فيها هذا الشرط الذي سررنا به على اجماله واما المباحث الاجتماعية فلم يشترط فيها شيء واذا يسر الله واجتمع المؤتمر فاننا سنحتاج الى تحديد ما هو اجتماعي غير ديني وفي ذلك من العسر ما فيه لا سيما في المسائل العائلية والمالية بل أقول ان المسألة الجنسية لها علاقة عند المسلمين بالدين وقد كان السيد جمال والشيخ محمد عبده يقولان ان المسلمين لا جنسية لهم في غير دينهم ولكن كثيراً من الاتراك والمصريين يقولون اليوم بجنسية النسب وجنسية الوطن ولا يعدون هذا مما يتعلق بالدين وهذه المسألة من أكبر المسائل التي نتظر من المؤتمر - ان اجتمع - حل عقدها

ذكر اسماعيل بك غصبرنسكي في احد اعداد جريدته « ترجمان احوال زمان » ان أحداً ذكياً الترك يريد ان يلقي في المؤتمر خطاباً بين فيه أن ارتقاء امة الترك يتوقف على انفصالها من العربية لفتودينا وسياسة !! وربما يسمع المصري وغير المصري ممن لا يعرفون الغاية التي وصلت اليها نابتة الترك من التفرنج هذا القول فيروونه عجباً غريباً ولكن لا يجب منه من يعلم ان كبار كتاب الترك قد دارت بينهم منافسات طويلة في هذه المباحث استمرت عدة سنين وكان فيهم من كتب مثل هذا الرأي حتى غلا بعضهم فقال انه يجب تطهير التركية مما فيها من مفردات اللغة العربية فمن نهد هذا شذوذاً وغلوها ويواقفنا على رأينا كثيراً من فضلاء الترك لاسيما المتدينين منهم . واذا انعقد المؤتمر فان جمهور المسلمين من جميع الشعوب سيستمعون من اخبار امراض المسلمين الاجتماعية والدينية مالا ينظر لهم الآن في بال ، ونسأل الله ان يحسن العاقبة والمآل